دور الزكاة في دعم جهود الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

The Role of Zakat in Supporting the Efforts of the National Waqf and Zakat Fund in Achieving Economic and Social Development in Algeria

بونعاس شايب شاكر *

جامعة الجزائر 3 – *الجزائر

bounaasai@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2026/09/10 تاريخ القبول: 2026/10/30 تاريخ النشر: 2026/11/20

ملخص: باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة والأوقاف في الجزائر، من خلال تحليل مساهمة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في تنظيم وتسيير هذه الموارد وفق الأطر الشرعية والتنظيمية المعتمدة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفاهيم الزكاة ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية، إضافة إلى تحليل مهام الديوان وآليات تدخله في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير آليات تحصيل وتوزيع الزكاة، وتعزيز الحوكمة والرقمنة والشفافية، من شأنه أن يدعم الحد من الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، الأوقاف، التنمية الاقتصادية والإجتماعية، الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، الحوكمة والرقمنة.

تصنيف JEL: Z12, Z12, O10, Z18, O33.

Abstract:

This study aims to highlight the economic and social role of Zakat and Awqaf in Algeria through analyzing the contribution of the National Office of Awqaf and Zakat in managing these resources according to the adopted legal and regulatory frameworks. The study used the descriptive analytical approach to explain the role of Zakat in addressing economic imbalances and to analyze the functions of the National Office of Awqaf and Zakat in the social and economic fields.

The study concluded that improving Zakat collection and distribution mechanisms, while strengthening governance, digitalization, and transparency, would help reduce poverty, achieve social stability, and support sustainable economic development in Algeria..

Keywords: Zakat; Awqaf; Economic and Social Development; National Office of Awqaf and Zakat; Governance and Digitalization

Jel Classification Codes: Z12, Z12, O10, Z18, O33.

* بونعاس شايب شاكر .

1. مقدمة:

تعد الزكاة من أبرز التشريعات المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي، لما لها من دور جوهري في ترسيخ مبادئ التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة فهي ليست مجرد عبادة روحية، بل تمثل آلية اقتصادية فعالة تهدف إلى إعادة توجيه الموارد المالية من الفئات الميسورة إلى الفئات المحتاجة، بما يسهم في الحد من الفقر والبطالة وتقليص الفوارق الاجتماعية، ويعزز بذلك أسس التنمية المستدامة والاستقرار المجتمعي. ومن هذا المنطلق، تشكل الزكاة ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متوازن قائم على التضامن والمسؤولية الجماعية.

وفي الجزائر، حظيت الزكاة بعناية مؤسساتية من خلال إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة الذي أسندت إليه مهمة تنظيم جمع أموال الزكاة وضبط آليات توزيعها وفق معايير الشفافية والعدالة، بما يضمن وصولها إلى مستحقيها بكفاءة وفعالية، وإلى جانب الزكاة، تضطلع الأوقاف بدور اقتصادي واجتماعي بالغ الأهمية باعتبارها مورداً مالياً دائماً يوجه لتمويل المشاريع الخيرية والتعليمية والصحية، فضلاً عن مساهمتها في دعم جهود الدولة في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز الاستثمار الاجتماعي.

ورغم الأهمية البالغة التي تمثلها الزكاة والأوقاف كموردين ماليين لدعم الفئات الهشة وتحفيز النشاط الاقتصادي إلا أن تفعيل دورهما في الواقع يواجه جملة من التحديات، من بينها ضعف الوعي المجتمعي بأهمية أداء الزكاة عبر القنوات الرسمية، ومحدودية آليات التحصيل، إضافة إلى بعض الإشكالات الإدارية والتنظيمية التي قد تؤثر في كفاءة التسيير والاستثمار الوقفي. وهو ما يستدعي دراسة علمية تبرز مكامن القوة والقصور، وتقترح سبل تطوير الأداء المؤسسي بما يعزز مساهمتهما في الاقتصاد الوطني.

1.1. إشكالية الدراسة

وانطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة الزكاة والأوقاف، من خلال الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في الجزائر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما السبل الكفيلة بتعزيز فعاليتها ؟

2.1. فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التفعيل الأمثل لإدارة الزكاة واستثمار الأوقاف في الجزائر، من خلال تطوير آليات التحصيل والتوزيع وتعزيز الحوكمة والشفافية، من شأنه أن يسهم بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

3.1.أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج أحد الموارد المالية ذات البعد الديني والاقتصادي في آن واحد، ويبرز إمكاناته في دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. كما تكتسي الدراسة أهمية عملية، نظرا لارتباطها بتحسين أداء مؤسسات الزكاة والأوقاف وتعزيز دورها في تمويل التنمية المستدامة، إضافة إلى أهميتها العلمية في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في الجزائر

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم الزكاة باعتبارها مورداً مالياً في الاقتصاد الإسلامي.
- إبراز دور ديوان الزكاة والأوقاف في الجزائر في تنظيم الموارد وتوجيهها.

- تحليل التحديات التي تواجه مؤسسات الزكاة والأوقاف.
- اقتراح آليات وحلول عملية لتعزيز مساهمتهما في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. مفهوم الزكاة وأهميتها كمورد مالي:

تعتبر الزكاة أحد أبرز أدوات الاقتصاد الإسلامي، إذ تجمع بين البعد الديني والاجتماعي والمالي، لتشكل وسيلة فعالة الإعادة توزيع الثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية فهي لا تقتصر على كونها فريضة دينية، بل تلعب دورا اقتصاديا ملموسا من خلال دعم الفئات المحتاجة وتعزيز الاستقرار المالي للمجتمع. ومن هذا المنطلق، يركز هذا المبحث على توضيح مفهوم الزكاة وأهميتها كمورد مالي، ثم الانتقال إلى استعراض دورها في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، بما يعكس أثرها المباشر على الاقتصاد الوطني والمجتمع الجزائري

1. 2. مفهوم للزكاة:

1.1.2. تعريف الزكاة لغة :

تتعدد تعريفات الزكاة سواء في اللغة أو الاصطلاح الشرعي، إذ يُطلق عليها في اللغة معان مختلفة: منها النماء والزيادة، والطهارة؛ لأنها تطهر مخرجها من الأثام، كما يُطلق على الزكاة لفظ صدقة؛ لأنها تدل على صدق المسلم في عبوديته وطاعته الله تعالى (حوى، 1994، صفحة 2356) وتطلق أيضاً على البركة، والمدح، والصلاح، وتتمثل هذه المعاني اللغوية في الآية الكريمة: (خذ من أموالهم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُم وَتُزَكِّيهِم بها) (التوبة، الآية103)، فالزكاة تطهر صاحبها من الأثام والشح، وتبارك في ماله وأجره (وهبة، 1997، صفحة 1788).

2.1.2. تعريف الزكاة اصطلاحا :

وفي الاصطلاح الشرعي، تعرف الزكاة على أنها القدر المحدد الواجب على المسلم إخراجه من ماله عند بلوغ النصاب وتوزع على الجهات المستحقة وبشروط معينة (السدلان، 1425 هـ، صفحة 59)، ونجد للفقهاء تعريفات عدة للزكاة (محمد، 2012، صفحة 11):

قال الحنفية: هي تمليك جزء مال مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص عينه الشارع لوجه الله - تعالى". وعرفها المالكية على أنها: "إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك، وحول غير معدن وحرث".

و أما الشافعية فعرفوها على أنها: "اسم لما يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص".

وآخر التعريفات للزكاة نجده عند الحنابلة، إذ قالوا: هي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص".

وعند دراسة مختلف تعريفات الزكاة، يتضح أن جميعها تشترك في اعتبارها تمليكا للمال المستحق، بمعنى أن المال الذي أخرج عن النصاب لا يبقى ملكا لصاحبه، بل يتحول إلى ملك للفئات المستحقة، ويُعزز مفهوم الاستحقاق والحق الشرعي للمزكي له. ويؤكد مصطلح "المستحق للزكاة" على أولوية هذه الفئات في الانتفاع بالمال، مما يعكس الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للزكاة كالية لإعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق المالية بين أفراد المجتمع، وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التكافل الاجتماعي.

ويقصد بالمستحقين هنا الجهات الثمانية التي أوردها القرآن الكريم بصريح العبارة، والتي يحق لها الانتفاع بأموال الزكاة، كما جاء في قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ للفقراء والمساكين والعاملين عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة، الآية 60). ما يعكس تنظيم الشريعة الإسلامية لتوزيع الثروة بشكل عادل ومنصف ويسهم في دعم الفئات الضعيفة وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع.

للزكاة أهمية بالغة، تتجلى في عدة أبعاد، دينية واجتماعية واقتصادية على حد سواء تتمثل فيما يأتي:

- تعتبر الزكاة من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة (إسماعيل، حديث رقم 1395)، وتعد إحدى دعائم النظام الاقتصادي في الإسلام لما توفره من آلية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع (وهبة، 1997، صفحة 1700)، وللدلالة على أهميتها وفرضيتها؛ ذكرت مقرونة بعماد الدين - الصلاة فيما يقارب ثلاثين موضعاً، كما في قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزكاة)، ويثني الله تعالى على عباده المؤدين لفريضتي الصلاة والزكاة، معتبرا ذلك دليلاً على صدق إيمانهم وخضوعهم له، ويقرن بين أدائهما والإيمان الصادق باليوم الآخر، كما في قوله تعالى : (الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) (السمالوطي، 1998، صفحة 236).

- على الصعيد الاقتصادي، تعكس هذه النصوص القرآنية الدور المحوري للزكاة في دعم الفئات المحتاجة وتقليص الفوارق المالية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (الشايب، 2015، الصفحات 45-60).

2.2. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها معظم النظم الاقتصادية التقليدية، مثل حالات التضخم والانكماش تظهر الزكاة كأداة اقتصادية متكاملة ذات قدرة عالية على توفير حلول فعالة لهذه المشكلات. فهي ليست مجرد واجب ديني بل نظام اقتصادي قائم بذاته، يتمتع باليات ضبط ذاتية تساعد على استقرار الأسواق المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ومن خلال إعادة توجيه الموارد المالية إلى الفئات المستحقة، تسهم الزكاة في تقليل الفجوات الاقتصادية، ما يعزز القدرة على مواجهة التضخم والحد من الانكماش، ويتيح بذلك فرصة لتوفير قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

1.2.2. في حالة التضخم :

يمكن لأداة الزكاة أن تلعب دورًا فاعلا في ضبط التضخم والحد من آثاره من خلال عدة آليات محددة. فالزكاة، لما لها من أهداف اجتماعية واقتصادية مهمة توفر فرصة للتخفيف من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار المالي المطلوب في المجتمع. وتعتمد معالجة الزكاة لمشكلة التضخم على مجموعة من السبل والآليات التي تضمن إعادة توجيه الموارد بشكل يوازن بين العرض والطلب، ويعزز السيولة النقدية في القطاعات الفعالة، بما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي مستدام

- دعم القطاعات الإنتاجية المتنامية يؤدي تزايد الطلب الفعال على أحد المنتجات إلى تعزيز الاستثمار في القطاع المعني وزيادة الحاجة إلى عوامل الإنتاج، مما يرفع أسعار هذه العوامل وينتقل أثر ذلك إلى أسعار منتجات القطاعات الأخرى التي تعاني نقصا في الموارد اللازمة لتلبية الطلب. وفي هذا السياق تساهم الزكاة في التخفيف من آثار التضخم، إذ أن القطاعات والمؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة تواجه ضغوطاً لتقليل مواردها لتقليل استحقاقها من الزكاة، مما يحرر الموارد الإنتاجية للقطاعات المتنامية ويتيح لها الحصول على عوامل الإنتاج بأسعار أقل مقارنة بالاقتصادات الوضعية. وبهذه الطريقة، تعمل الزكاة على إعادة توزيع الموارد بكفاءة، بما يعزز القدرة الإنتاجية للقطاعات الحيوية ويحد من ارتفاع الأسعار في الاقتصاد (وضاح، 2011، الصفحات 135-138).

- انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حول قمري حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي (عبد اللاوي، 2011، صفحة 565).

أ. الزكاة وتأثيرها على التضخم وجذب الطلب: تعمل الزكاة على زيادة الطلب الكلي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري في اقتصاد يعاني من نقص في مستوى التشغيل الكامل في هذه الظروف، لا يؤدي ارتفاع الطلب الناتج عن الزكاة إلى حدوث التضخم، لأن هذا الطلب الإضافي يتحول إلى زيادة في الناتج الفعلي والتشغيل دون التأثير في الأسعار، ويعود ذلك إلى قدرة العرض الكلي على التكيف مع

التغير في الطلب نتيجة وجود موارد عاطلة قابلة للاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، يساهم دفع جزء من حصيلة الزكاة في شكل سلع عينية في تخفيف تأثيرها على الطلب الاستهلاكي المباشر، مما يقلل من احتمالية حدوث تضخم نتيجة جذب الطلب (السحيباني، 1990، صفحة 194) .

ب. أثر الزكاة على التضخم بدفع التكلفة: تعمل الزكاة على تقليل احتمالية حدوث التضخم من خلال ما يُعرف بدفع التكلفة حيث يتحمل المكلف مباشرة عبء الزكاة. هذا يعني أن الزكاة لا تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية عبر زيادة تكاليف الإنتاج، إذ يدفع الأثر المالي مباشرة على المكلف وليس على المنتجين أو المستهلكين..

ج. الزكاة والتضخم القطاعي: يسهم تطبيق الزكاة في إعادة تخصيص الموارد داخل المجتمع، ما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات في القطاعات المستهدفة. وإذا كان عرض هذه المنتجات غير مرن، فقد يحدث تضخم قطاعي محدد. ومع ذلك، تساعد الزكاة على تخفيف هذا التضخم الجزئي من خلال تعزيز مرونة عرض المنتجات الاستهلاكية الأساسية، مما يقلل من حدة أي ارتفاع محتمل في الأسعار.

د. الزكاة ومكافحة اللولب التضخمي للأجور والأسعار: في الاقتصادات الوضعية، قد تؤدي ممارسات نقابات العمال إلى زيادة الأجور تحت ضغط مطالبات العمال، وهو ما يساهم في ارتفاع الأسعار بشكل متسلسل اللولب التضخمي للأجور والأسعار. تلعب الزكاة دورًا في الحد من هذا التأثير عن طريق تقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي، مما يساعد على استقرار الأسعار والأجور (Antonio، 2021، الصفحات 73- 97).

2.2.2. في حالة الانكماش

يعد الركود من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد، حيث يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، تراجع التشغيل، وتراجع مستوى الطلب الكلي. تعتبر الزكاة إحدى الأدوات الاقتصادية المؤثرة في التخفيف من آثار الركود، إذ تعمل على رفع الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار الحقيقي، خصوصا في ظل الاقتصاد الإسلامي الذي تتميز مؤسساته بعدم اعتمادها على الفائدة، وتكون مساهمة الزكاة في علاج الانكماش من خلال النقاط التالية (صالحي، 2010، صفحة 52):

آ. الجمع العيني للزكاة ودوره في التخفيف من آثار الانكماش قد تلجأ الدولة في بعض الحالات إلى اعتماد الجمع العيني للزكاة كأداة للتأثير في الوضع الاقتصادي، وذلك لتقليل أثر الزكاة على الكتلة النقدية فالتحصيل العيني يتيح توجيه حصيلة الزكاة في صورة سلع أو موارد عينية بدلا من النقد، مما يقلل الانخفاض في السيولة النقدية ويحد من تأثيره على الطلب الكلي خلال فترات الانكماش.

ب. تأجيل جمع الزكاة وأثره على الأوضاع الاقتصادية: قد تلجأ الدولة أحيانًا إلى تأجيل تحصيل الزكاة بهدف التخفيف من تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية السائدة. ويُعد هذا الإجراء مؤقتًا ويهدف إلى مراعاة الظروف الطارئة التي قد يمر بها الاقتصاد، بحيث يستأنف التحصيل بمجرد زوال هذه الظروف.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الرسول قد أخر جمع الزكاة عن بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أخر تحصيل الزكاة في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية في ذلك الوقت. ويُظهر هذا المثال التاريخي كيفية استخدام تأجيل الزكاة كأداة مرنة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية دون الإضرار بالاستقرار المالي والاجتماعي

د. دوام دفع الزكاة طوال العام وأثرها على الاقتصاد: أشار الإمام أبو عبيد إلى أن الزكاة لا وقت محدد لها خلال السنة، فقال: "ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقت للزكاة يوماً من الزمان معلوما، إنما أوجبها في كل عام مرة، وذلك أن الناس تختلف عليهم

استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها (مجدي، 2002، صفحة 4) .

هـ. التعجيل في دفع الزكاة في بعض الحالات الاقتصادية، إذ إذا كانت موارد الزكاة غير كافية لمواجهة آثار الركود الاقتصادي يرى بعض الفقهاء أنه لا مانع من إخراج الزكاة قبل حلول موعدها الشرعي بثلاث سنوات. ويُعزى هذا المبدأ إلى ضرورة تعجيل تدفق الأموال بعد بلوغ النصاب، بهدف دعم الاقتصاد الوطني وزيادة السيولة المالية المتاحة لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الضرورية في فترات الركود ، ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين (الترمذي، 2009، صفحة 64) ينتج عن ذلك إمكانية تعجيل دفع الزكاة في الحالات التي تتطلبها الظروف الاقتصادية، خاصة إذا كان المجتمع بحاجة ماسة إلى الأموال، لا سيما لدعم المتضررين من الأزمات الاقتصادية. ويهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتقليل آثار الانكماش المالي، من خلال ضخ موارد إضافية في الاقتصاد وزيادة السيولة المتاحة للمستحقين، مما يساهم في تخفيف حدة الركود وتعزيز النشاط الاقتصادي.

3. ديوان الزكاة والأوقاف في الجزائر.

يشكل الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في الجزائر المؤسسة الرسمية المسؤولة عن تنظيم وتسيير موارد الزكاة والأوقاف، لضمان جمعها وتوزيعها بشكل شفاف وعادل. وتكتسي هذه المؤسسة أهمية كبيرة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توجيه الموارد نحو المشاريع الخيرية والتعليمية والصحية، وكذلك تعزيز الاستقرار المالي للفئات الهشة. يركز هذا المبحث على تقديم التعريف بالديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتوضيح نشأته، ثم استعراض مهامه وإسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس الدور المحوري لهذه المؤسسة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

1.3. نشأة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة ومهامه

1.1.3 : نشأة الديوان الوطني للأوقاف والزكاة

الديوان الوطني للأوقاف والزكاة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 03 مايو 2021، يخضع الديوان إلى القواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير.

يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف ويكون مقره في مدينة الجزائر، يمكن للديوان أن ينشىء فروعا جهوية أو ولائية بموجب قرار من الوزير الوصي، بناء على اقتراح من المدير العام للديوان، ويمكن عند الاقتضاء إنشاء ملحقات في الخارج بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، بعد مداولة مجلس الإدارة وموافقة الوزير الوصي.

2.1.3. المهام والصلاحيات

الديوان أداة في مجال تسيير الأملاك الوقفية العامة واستغلالها وتنميتها واستثمارها طبقا لإرادة الواقف والأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وللتشريع والتنظيم المعمول بهما (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، بلا تاريخ):

أ. في إطار أداء مهامه ذات الطابع العمومي، يضطلع الديوان بجملة من الاختصاصات التي تعكس دوره في تعزيز الحوكمة الرشيدة للموارد الوقفية والزكوية، بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم هذه المهام فيما يأتي:

- إعداد البرامج المتعلقة باستغلال الأملاك الوقفية وتنميتها واستثمارها، بالتنسيق مع الوزارة الوصية، بما يضمن توجيه هذه الأصول نحو أنشطة ذات مردودية اقتصادية واجتماعية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

- البحث عن الأملاك الوقفية وحصرها بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية والأعوان العموميين المخولين مع اللجوء إلى جميع الوسائل القانونية المتاحة لاسترجاع الأملاك الوقفية المكتشفة، وهو ما يعزز حماية الملكية الوقفية ويدعم القاعدة المالية المخصصة للأغراض التنموية.
- توثيق الأملاك الوقفية العقارية وشهر سنداتها لدى الجهات المختصة إقليميا من خلال السعي لدى الضابط العمومي المؤهل، بما يكرس الأمن القانوني ويضمن الاستقرار في المعاملات والاستثمارات المرتبطة بها.
- تحصيل الزكاة وجمعها وفق الآليات التنظيمية المعتمدة، بما يسهم في تعبئة موارد مالية إضافية ذات طابع تضامني يمكن توجيهها نحو دعم الفئات الهشة وتحفيز النشاط الاقتصادي.
- توزيع الزكاة وفق مصارفها الشرعية بما يعزز مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي، ويسهم في إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاستقرار الاقتصادي.
- تحيين ورقمنة البطاقية الوطنية لمستحقي الزكاة، بما يضمن الشفافية والدقة في تحديد الفئات المستحقة ويرفع من كفاءة التوزيع، ويعزز فعالية السياسات الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي.

ب. حفظ الوثائق الخاصة بالأملاك الوقفية

- تحيين ورقمنة البطاقية الوطنية للأملاك الوقفية العامة
- إنشاء بنك معطيات للأملاك الوقفية القابلة للاستثمار والتنمية.

ج. النشاط التجاري: في إطار تفعيل البعد الاقتصادي للأوقاف يمارس الديوان جملة من الأنشطة ذات الطابع التجاري والاستثماري بما يضمن تنمية الموارد الوقفية وتعظيم مردوديتها، في حدود الضوابط الشرعية والتنظيمية المعمول بها. وتتمثل أبرز هذه الأنشطة فيما يلي (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، بلا تاريخ):

- تأجير المحلات الوقفية ذات الاستعمال السكني - باستثناء السكنات الوظيفية الإلزامية - بما يسمح بتحقيق عائد دوري يسهم في دعم الاستدامة المالية للوقف.
- تأجير المحلات الوقفية ذات الاستعمال التجاري والمهني والحرفي، بما يعزز مساهمة الأملاك الوقفية في تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية ودعم المبادرات الفردية.
- تأجير الأراضي الوقفية الفلاحية واستغلالها، بما يحقق تنمية الموارد الزراعية وبدعم الأمن الغذائي، إلى جانب توفير مداخيل منتظمة للقطاع الوقفي.
- متابعة تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بها، إضافة إلى أي إيرادات أخرى ناتجة عن استغلال الأملاك الوقفية، بما يعزز الانضباط المالي ويرفع من كفاءة التحصيل.
- جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بتحيين قيمة الإيجارات والأموال الوقفية بالاعتماد على بنوك المعطيات والمؤسسات المتخصصة، وفقا لمقتضيات السوق العقارية، ضمانا لعدالة التقييم وتحقيق المردودية الاقتصادية المثلى.
- القيام بأنشطة التهيئة والترقية العقارية للأوعية والعقارات الوقفية في إطار قواعد الإدارة والتسيير، بما يسهم في رفع القيمة السوقية للأصول الوقفية وتحسين استغلالها.
- تنمية الأصول الوقفية، سواء كانت عقارية أو منقولة ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر، بهدف تعظيم العوائد وضمان استدامة المنفعة.

- صيانة وترميم الأملاك الوقفية التابعة للديوان، حفاظاً على قيمتها الاقتصادية واستمرارية عطائها.
- الاستثمار في المجالات منخفضة المخاطر، بعد إنجاز دراسات جدوى اقتصادية دقيقة للمشاريع المستهدفة، بما يحقق التوازن بين المحافظة على رأس المال الوقفي وتنميته.
- متابعة عمليات تبادل الأملاك الوقفية التي يشرف عليها الديوان، بعد موافقة الوزير الوصي، بما يخدم المصلحة الوقفية ويعزز كفاءة إدارة الأصول.
- متابعة المنازعات المتعلقة بالأوقاف والتكفل بها قانونيا، حماية للحقوق الوقفية وضمانا لاستقرارها المالي.
- إحياء الوقف النقدي وتنميته باعتباره أداة مالية مرنة تتيح توسيع قاعدة الاستثمار الوقفي وتنويع مصادر الدخل.
- ممارسة كل نشاط أو خدمة تجارية تدخل في إطار مهامه، بما ينسجم مع أهدافه التنموية والاقتصادية.

د. النشاط الإعلامي: يشكل النشاط الإعلامي أحد المحاور الاستراتيجية في عمل الديوان، لما له من دور في تعزيز الوعي المجتمعي بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للوقف، وترسيخ ثقافة التضامن والتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، يضطلع الديوان بالمهام الآتية (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، بلا تاريخ):

- اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسيس المواطنين بأهمية الوقف، وترقية روح المبادرة الخيرية في المجتمع، بما يعزز تعبئة الموارد التطوعية ويوسع قاعدة المساهمين في تمويل المشاريع ذات النفع العام.
- إصدار مجلات ووثائق إعلامية بمختلف الوسائط والدعائم، تسلط الضوء على أهمية الأوقاف ودورها التنموي وتسهم في نشر المعرفة بالآليات الحديثة لإدارة المال الوقفي واستثماره
- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية ذات الصلة بالأوقاف، بما يدعم تبادل الخبرات ويعزز البحث العلمي في مجالات الاستثمار الوقفي والحوكمة الرشيدة.
- الإسهام في تنشيط الحملات الإعلامية المتعلقة بالأوقاف بالتنسيق مع الوزارة الوصية، بما يضمن انسجام الخطاب الإعلامي مع السياسات العمومية ويعزز فعالية التواصل المؤسسي.
- ومن منظور اقتصادي، يسهم هذا النشاط الإعلامي في بناء الثقة بين المؤسسة الوقفية والمجتمع، وتحفيز الادخار الوقفي، واستقطاب موارد جديدة توظف في مشاريع تنموية مستدامة.

هـ. تشجيع نشاط البحث العلمي:

- تشجيع وتدعيم الدراسات العلمية والأنشطة البحثية، لاسيما تلك التي تندرج في إطار مهامه.
- المساهمة في إحداث فرق البحث والبرامج العلمية ذات الصلة بالأوقاف طبقا للتنظيم المعمول به.
- المشاركة في حفظ التراث الثقافي الديني والمخطوطات والوثائق الأرشيفية ذات الصلة بنشاطه.
- الديوان آلية لجمع الزكاة وصرفها وتنميتها طبقا للأحكام المحددة شرعا، وللتشريع والتنظيم المعمول بهما. وبهذه الصفة.

و. المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

- وضع آليات ناجعة لتنمية موارد الزكاة
- دعم ومرافقة الشباب في مشاريعهم ومؤسساتهم المصغرة، ومتابعة ذلك بالتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المعنية
- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية والاقتصادية التي تندرج في إطار نشاطه
- الإسهام في الحملات الخيرية والتضامنية ذات البعد الوطني

- النشاط العلمي والإعلامي
- المساهمة في تنشيط الحملات الإعلامية التوعوية حول الزكاة بالتنسيق مع الوصاية
- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التدريبية التي تخدم شعيرة الزكاة
- توعية المواطنين وكسب ثقتهم بخصوص أهمية الزكاة
- إصدار مجلات ووثائق إعلامية تخص الزكاة وتخدم أهداف الديوان.

2.3. دور الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في الجزائر

يتمثل دور الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في الجزائر في (لخذاري، 2024، الصفحات 127-129):

- تعزيز التنمية المستدامة: يسهم الديوان في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمار الموارد المالية في مشاريع تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي، مما يعزز الاستقرار ويعمل على تحسين جودة حياة المجتمع.
- دور البحث والتطوير: يعزز الديوان أبحاثا وبرامج تطوير لفهم أفضل للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وضمان التحفيز المستمر للمبادرات الإيجابية والمستدامة.
- الشراكات الاستراتيجية: يسعى الديوان إلى بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص الضمان فعالية أعماله وتحقيق تأثير أوسع في تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- تعزيز الوعي الديني: يشارك الديوان في تعزيز الوعي الديني من خلال تنظيم المحاضرات والدورات والفعاليات التي تسهم في تعزيز التفاهم حول القيم الإسلامية وأهمية التكافل الاجتماعي.
- دور النساء في المجتمع: يسعى الديوان إلى تعزيز دور النساء في المجتمع من خلال مشاريع وبرامج خاصة تسهم في تعزيز قدراتهن ومشاركتهن الفعالة في التنمية الاجتماعية.
- تكنولوجيا المعلومات والتواصل: يعتمد الديوان على تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل التفاعل مع المجتمع وتوعيته حول أهمية الأوقاف والزكاة.
- التفاعل مع التحديات الراهنة: يتعامل الديوان مع التحديات الاجتماعية الراهنة مثل الفقر والبطالة والأوضاع الصحية، ويعمل على تقديم حلا شاملاً يعزز الاستقرار والرفاهية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات: يقوم الديوان بتنظيم مؤتمرات وندوات تجمع الخبراء والعلماء والمجتمع المدني لمناقشة قضايا محددة تتعلق بالأوقاف والزكاة وتحديد السبل لتعزيز دورها في التنمية الاجتماعية.
- دور الشباب: يخصص الديوان اهتماماً خاصاً لدعم ومشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية والتطوعية، مما يعزز دورهم كعنصر فاعل في تحقيق التنمية وتعزيز القيم الدينية.
- الاستجابة للأزمات: يلعب الديوان دوراً حيوياً في التصدي للأزمات الطارئة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية، من خلال تقديم دعم فوري وفعال للفئات المتضررة.

كما للديوان أدوار أخرى تتمثل في (اللوزي، 2000، صفحة 625):

- جمع الزكاة : تنظيم جمع الزكاة من الأفراد والشركات والمؤسسات حسب الأحكام الشرعية.- تخصيص مراكز وأماكن دفع الزكاة على مستوى البلاد لضمان جمع الأموال بشكل منظم.

- توزيع الزكاة: توزيع أموال الزكاة على المستحقين من الفقراء والمساكين، والغارمين، وفي سبيل الله، والعاملين عليها، حسب المصارف الشرعية.
- إدارة الأوقاف: الإشراف على الممتلكات الوقفية مثل الأراضي والعقارات الموقوفة.
- استثمار عوائد الأوقاف في المشاريع الخيرية والدينية: مثل بناء المساجد والمدارس) والرقابة والشفافية وضمان الشفافية في جمع وتوزيع الزكاة.
- مراقبة استخدام أموال الأوقاف لضمان أنها تصرف وفقا للأغراض التي أوقفت من أجلها.
- التوعية والتثقيف: تنظيم حملات توعية دينية للمواطنين حول أهمية الزكاة والأوقاف، وتشجيعهم على الالتزام بها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: تسهم الزكاة والأوقاف في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الدعم للفئات المحتاجة.

4. حصيلة الزكاة في الجزائر بين التطور الرقمي وتوظيف مواردها

بعد استعراض الإطار المفاهيمي والمؤسساتي للزكاة والديوان الوطني للأوقاف والزكاة في المبحثين السابقين، يخصَّص هذا المبحث لسدّ الفجوة الإحصائية في الدراسة، من خلال عرض البيانات الرقمية الرسمية لتطور حصيلة الزكاة في الجزائر منذ إحداث الوعاء المؤسسي لتحصيلها سنة 2003 إلى غاية آخر بيانات متاحة، ثم تحليل أوجه استعمال هذه الحصيلة والفئات المستفيدة منها ميدانياً.

1.4 تطور حصيلة الزكاة في الجزائر (2003-2024)

بدأت الخطوات الأولى نحو إيجاد وعاء مؤسسي لتحصيل الزكاة وتوزيعها في الجزائر سنة 2003 (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، بلا تاريخ). ويوضح الجدول التالي تطور حصيلة أصناف الزكاة الثلاثة (الفطر، المال، الزروع والثمار) بالدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2024:

جدول 1: تطور حصيلة أصناف الزكاة الثلاثة (الفطر، المال، الزروع والثمار) بـ د.ج من 2003 إلى 2024

السنة	زكاة الفطر (دج)	زكاة المال (دج)	زكاة الزروع والثمار (دج)
2003	25.728.172,50	30.394.399,45	0,00
2010	322.074.119,50	536.621.104,24	40.497.584,83
2015	473.417.555,00	685.984.292,68	91.711.538,40
2019	566.148.761,36	850.352.395,72	116.434.777,75
2020	0,00	730.954.694,69	122.505.063,33
2021	437.426.140,45	408.974.810,11	130.559.823,58
2022	584.994.442,83	504.820.741,92	0,00
2023	690.346.211,85	668.497.539,76	0,00
2024	791.020.078,50	858.492.987,29	0,00

المصدر: (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، 2026)

يكشف هذا الجدول عدة ملاحظات إحصائية جوهرية:

أولاً، سجلت حصيلة زكاة الفطر انقطاعاً تاماً سنة 2020 (0,00 دج)، وهو ما يتزامن مع جائحة كوفيد-19 وتوقف الأنشطة المسجدية والتجمعات خلالها، قبل أن تستأنف تدريجياً بداية من 2021 (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، 2026).

ثانياً، توقف تحصيل صنف "زكاة الزروع والثمار" كلياً بداية من سنة 2022 (0,00 دج لثلاث سنوات متتالية 2022-2024)، بعد أن كان يسجل نمواً منتظماً منذ 2004، مما يستدعي تفسيراً مؤسساتياً لم توضحه بيانات الديوان (قد يعود إلى إعادة هيكلة آليات التحصيل العيني بعد إنشاء الديوان سنة 2021).

ثالثاً، وباحتساب المجاميع التراكمية للفترة 2003-2024 بالاعتماد على معطيات الديوان، بلغ إجمالي حصيلة زكاة الفطر نحو 8.59 مليار دج، وإجمالي حصيلة زكاة المال نحو 12.84 مليار دج، وإجمالي حصيلة الزروع والثمار (2004-2021) نحو 1.24 مليار دج، ليصل المجموع الكلي التراكمي لأصناف الزكاة الثلاثة منذ 2003 إلى ما يقارب 22.68 مليار دج.

رابعاً، وهو الأهم لأغراض هذه الدراسة، سجلت حصيلة زكاة المال والفطر مجتمعتين نمواً لافتاً في السنوات الأخيرة: من 1.09 مليار دج سنة 2022، إلى 1.36 مليار دج سنة 2023، إلى 1.65 مليار دج سنة 2024، أي بمعدل نمو يقارب 51% خلال سنتين فقط (2022-2024)، وهو ما يعكس أثر الإصلاحات المؤسساتية التي رافقت إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة سنة 2021 على تحسين آليات التحصيل. وقد أكدت البيانات الرسمية الأحدث للديوان أن حصيلة زكاة المال للعام الهجري 1447 بلغت 1.04 مليار دج بنمو قدره 22.52%، وزكاة الفطر 901.14 مليون دج بنمو قدره 13.92%، ليبلغ مجموع حصائل الزكاة لسنة 2023 وحدها 1.359 مليار دج بنمو قدره 24.7% (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، 2026).

2.4 توظيف موارد الزكاة والفئات المستفيدة منها

لا تقتصر أهمية هذه الأرقام على حجم التحصيل، بل تمتد إلى كيفية توجيهها فعلياً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فحسب تصريح رسمي للمدير العام للديوان الوطني للأوقاف والزكاة، أمحمد بوزيان، خلال ندوة ولائية بسطيف، فإن حصيلة الزكاة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2021 قد تجاوزت 18.5 مليار دج، استفاد منها ما يزيد عن 4 ملايين و400 ألف مواطن، وساهمت في تمويل 7686 مشروعاً يدوياً وحرفياً وخدماتياً لفائدة الشباب (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

هذا الرقم بالغ الدلالة، إذ يوضح أن الزكاة في الجزائر لم تبقَ حبيسة التوزيع الإغاثي المباشر (إعانات نقدية آنية)، بل تحولت جزئياً إلى أداة تمويل أصغري (Micro-financing) لدعم ريادة الأعمال الشبابية، بمعدل يقارب مشروعاً واحداً لكل 573 مستفيد تقريباً من إجمالي المستفيدين، وهو ما يتقاطع مع ما ورد في التوصيات الأصلية للمقالة بخصوص "دعم المشاريع الصغيرة والشباب".

أما من حيث آلية التوزيع الميداني الفعلي، فقد بيّنت معطيات حديثة للديوان أن عملية توزيع زكاة المال على المستحقين تتم عبر الفروع الولائية للديوان بالتنسيق مع مديريات الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تُوجَّه المبالغ مباشرة عبر الحسابات البريدية الجارية للمستفيدين، بمعدل استفادة يقدَّر بمليون سنتيم (10.000 دج) لكل مستفيد في العملية الواحدة (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، بلا تاريخ). ويعكس اعتماد هذه القناة (الحساب البريدي الجاري) حرص الديوان على الشفافية وصون كرامة المستفيدين.

كما يتماشى مشروع "تحيين ورقمنة البطاقية الوطنية لمستحقي الزكاة"، الذي أعلن عنه الديوان بالتنسيق مع وزارة الرقمنة والإحصائيات (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)، تماماً مع التوصية الثانية للدراسة الأصلية حول "رقمنة منظومة الزكاة والأوقاف"، مما يؤكد واقعية هذه التوصية وتطابقها مع التوجه الفعلي الحالي للديوان.

3.4 دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا

لتقييم حجم أداء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة في الجزائر بمنظور نسبي، يمكن الاستئناس بتجربة ولاية سيلانجور الماليزية (إحدى أبرز مؤسسات الزكاة الرسمية عالمياً من حيث الشفافية والتوثيق)، مع التنبيه إلى فارق منهجي جوهري: النظام

الماليزي لا مركزي، إذ تدير كل ولاية مؤسسة زكاة خاصة بها (13 ولاية)، بخلاف النظام الجزائري المركزي الذي يجمعه ديوان وطني واحد.

جدول 1: مقارنة حصيلة الزكاة وتوزيعها مواردها بين الجزائر وماليزيا

المؤشر	الجزائر (وطنياً، 2024)	ولاية سيلانجور – ماليزيا (2024)
إجمالي حصيلة الزكاة	**نحو 1.65 مليار دج (فطر+مال)**	**نحو 1.22 مليار رينغيت ماليزي**
القيمة بالدولار الأمريكي (تقريبية)	نحو 12.3 مليون دولار	نحو 260 مليون دولار
عدد المستفيدين	غير معلن سنوياً بشكل مفصل	أكثر من 370.000 مستفيد
نسبة المبالغ الموزعة إلى المحصلة	غير معلنة بدقة سنوية	نحو 97.5% (1.19 مليار من أصل 1.22 مليار)

المصدر: (الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، 2026؛ Malay Mail، 2025)

يكشف هذا الجدول فجوة كبيرة في القيمة الاسمية للحصيلة بين النظامين، وهو أمر متوقع نظراً للفارق الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين البلدين. لكن الفجوة الأهم ليست في حجم المبلغ، بل في جودة الإفصاح: تنشر مؤسسة سيلانجور للزكاة سنوياً تقريراً مفصلاً يوضح عدد المستفيدين بدقة، ونسبة توزيع المبالغ حسب المصارف الثمانية، ونسبة الأموال المحصلة إلى الموزعة، وهي بيانات لا يوفرها الديوان الجزائري بنفس المستوى من التفصيل السنوي المنتظم. هذا يقترح أن أولوية الإصلاح المؤسسي في الجزائر ليست فقط زيادة حجم التحصيل، بل تطوير ثقافة النشر الدوري المفصل للبيانات أسوة بالتجربة الماليزية.

5. خاتمة

ختامًا، يمكن القول إن الزكاة تشكل ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تلعب دورا هاما في تمويل مشاريع التنمية ودعم الفئات المحتاجة من خلال تحليل دور ديوان الزكاة والأوقاف في البلاد، نجد أنه يقوم بمهمة حيوية في تنظيم وإدارة الزكاة والأوقاف، وتحقيق توازن بين التحفيز للعطاء والدعم الاجتماعي.

تبرز أهمية ديوان الزكاة والأوقاف في تكامل المجتمع وتحسين ظروف الحياة للفئات المحرومة، حيث يعمل على جمع الزكاة وتوجيهها بشكل فعال نحو المشاريع الخيرية والفئات الأكثر احتياجًا. كما يقوم بتنظيم الأوقاف وإدارتها بطريقة تعزز الاستدامة وتحقيق الفائدة القصوى للمجتمع.

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، يظهر دور ديوان الزكاة والأوقاف كعنصر حيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية في الجزائر تسهم الزكاة والأوقاف في تعزيز التكافل الاجتماعي وتحفيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتسهم بشكل فعال في بناء مجتمع أكثر عدالة وتضامنا.

من خلال استكشاف أدوار وتحديات ديوان الزكاة والأوقاف يتضح أن تفعيل الزكاة يعزز دورها كالية فعالة لتمويل المشاري الاجتماعية ودعم الفقراء. وبهذا، يظل الديوان جزءا لا يتجزأ من جهود البلاد نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القيم الإسلامية في نسيج المجتمع الجزائري.

1.4. نتائج الدراسة:

في ضوء الإشكالية المطروحة سعت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الزكاة والأوقاف في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال الديوان الوطني للأوقاف والزكاة. وقد أظهرت النتائج أن الزكاة تمثل أداة مالية فعالة في إعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساهمة في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش، عبر تحفيز الطلب والاستثمار الحقيقي وتوجيه الموارد نحو الفئات والقطاعات الأكثر حاجة.

كما تبين أن الديوان الوطني للأوقاف والزكاة يشكل إطارا مؤسساتيا مهما لتنظيم جمع الزكاة وإدارة الأوقاف واستثمارها، بما يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويسهم في دعم المشاريع الاجتماعية والتنموية، ومرافقة الشباب، والاستجابة للأزمات الطارئة.

وبذلك تؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن التفعيل الأمثل لإدارة الزكاة واستثمار الأوقاف، من خلال تطوير آليات التحصيل والتوزيع، وتعزيز الرقمنة وبناء الشراكات الاستراتيجية، من شأنه أن يسهم بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وعليه، فإن تحقيق الفعالية القصوى لهذه المؤسسة يقتضي تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية أداء الزكاة عبر القنوات الرسمية، وتوسيع قاعدة الاستثمار الوقفي، وتطوير أدوات التسيير الحديثة، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ومتطلبات الاقتصاد المعاصر، ويجعل من الزكاة والأوقاف رافدًا استراتيجيا للتنمية المستدامة في الجزائر.

2.4. التوصيات

2.4. التوصيات:

- تعزيز الحوكمة والشفافية: تطوير نظام رقابي داخلي وخارجي لضمان الشفافية في جمع وتوزيع الزكاة ونشر تقارير دورية مفصلة حول حصيلة الزكاة وأوجه صرفها، واعتماد معايير الحوكمة الحديثة في إدارة الأوقاف.

- رقمنة منظومة الزكاة والأوقاف: بإنشاء منصة إلكترونية وطنية موحدة لتحصيل الزكاة إلكترونيا وتطوير قاعدة بيانات رقمية دقيقة ومحينة لمستحقي الزكاة إضافة إلى استخدام نظم معلومات متقدمة لتتبع الأصول الوقفية واستثمارها.

- تنويع مجالات الاستثمار الوقفي: بتوجيه جزء من الأوقاف نحو مشاريع إنتاجية منخفضة المخاطر ذات مردودية مستدامة وإحياء الوقف النقدي كأداة مرنة لدعم المشاريع التنموية، والاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة، التعليم، الصحة، والمؤسسات الناشئة.

- دعم المشاريع الصغيرة والشباب: تخصيص برامج تمويل مصغر من أموال الزكاة لدعم الشباب حاملي المشاريع، وتوفير مرافقة تقنية وتكوينية للمستفيدين لضمان استدامة مشاريعهم، وعقد شراكات مع مؤسسات التمويل الإسلامي لدعم ريادة الأعمال.

- تعزيز الوعي المجتمعي: بتنظيم حملات إعلامية دورية لتعزيز ثقافة أداء الزكاة عبر القنوات الرسمية. وإدراج موضوع الزكاة والوقف ضمن البرامج التكوينية والجامعية ذات الصلة وإشراك المساجد ووسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية هذه الموارد في التنمية، واعتماد آليات تعجيل أو تأجيل تحصيل الزكاة وفق الظروف الاقتصادية، وتخصيص صناديق احتياطية للطوارئ من موارد الزكاة والأوقاف..

- تعزيز الإفصاح الإحصائي الدوري: باستئناف نشر بيانات "زكاة الزروع والثمار" المتوقفة منذ 2022، أو توضيح الأسباب المؤسسية لتوقفها، وإصدار تقرير سنوي موحد (على غرار تجربة سيلانجور الماليزية) يفصّل عدد المستفيدين ونسب التوزيع حسب المصارف الثمانية لكل سنة، ونشر بيانات توزيع حصيلة الزكاة جغرافياً حسب الولايات لتمكين الباحثين من تحليل العدالة التوزيعية الإقليمية..

6. قائمة المراجع:

1. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. (2009). *سنن الترمذي*. سورية : دار الرسالة العالمية.
2. البخاري، محمد بن إسماعيل. (حديث رقم 1395). *صحيح البخاري. رواية عن عبد الله بن عباس* .
3. الزحيلي وهبة. (1997). *الفقه الإسلامي وأدلته* (الإصدار 4). سورية: دار الفكر.
4. الطيار عبد الله، والمطلق، عبد الله، والموسى محمد. (2012). *الفقه الميسر* (الإصدار 1). السعودية: مدار الوطن للنشر.

5. سعيد حوى. (1994). *الأساس في السنة وفقهها العبادات في الإسلام*. (الإصدار 1). مصر: دار السالم.
6. صالح بن غالم السدلان. (1425 ه). *رسالة في الفقه الميسر* (الإصدار 1). السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد.
7. عبد الفتاح سليمان مجدي. (2002). دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي. *مجلة الوعي الإسلامي*.
8. عبد الله الشايب. (2015). *الزكاة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام*. بيروت: دار المعرفة الجامعية.
9. على محمد خليل و سليمان أحمد اللوزي. (2000). المالية العامة. تأليف *625*. عمان: دار زهران.
10. محمد بن إبراهيم السحيباني. (1990). *آثر الزكاة على التشغيل الموارد الاقتصادية (الإصدار1)*. الرياض: شركة العيبكان للنشر.
11. نبيل محمد توفيق السمالوطي. (1998). *بناء المجتمع الإسلامي* (الإصدار 3). الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
12. نجيب وضاح. (2011). *التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي*. الأردن: دار النفائس.
13. حطاب عبد النور. عبد القادر لخذاري. (2024). دور الديوان الوطني للاوقاف والزكاة في حماية وتسيير الاملاك الوقفية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 17*.
14. مسعود، وجوادي، نور الدين عبد اللاوي. (2011). الزكاة كآلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 4*.
15. صالح صالحي. (2010). *أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية*. سطيف: جامعة فرحات عباس.
16. الديوان الوطني للأوقاف والزكاة. (2026). حصائل الزكاة. تم الاسترداد بتاريخ 30 أوت 2026 من https://www.onwz.dz/الرئيسية/عن-الزكاة/حصائل-الزكاة/
17. الديوان الوطني للأوقاف والزكاة. (بلا تاريخ). توزيع زكاة المال على المستحقين عبر الولايات. تم الاسترداد من https://www.onwz.dz/
18. وكالة الأنباء الجزائرية (2022) .(APS، 2 سبتمبر). تطوير منظومة الزكاة بتحيين ورقمنة البطاقية الوطنية لمستحقيها. تم الاسترداد من https://www.aps.dz/ar/societe/131075-2022-09-02-18-06-46
19. Mohammad Syafii, Mohammad Mahbubi Ali, and Jebel Firdaus Antonio. (2021). The Role of Zakat in Overcoming Inflation and Unemployment: Revisiting the Trade Off Theory. ICR Journal.97 73 ،12
20. Malay Mail. (2025, April 23). Selangor zakat board sees highest-ever RM1.22b collection, majority aid for poor. تم الاسترداد من https://malaymail.com/news/malaysia/2025/04/23/selangor-zakat-board-sees-highest-ever-rm122b-collection-majority-aid-for-poor/174216
21. Selangor Journal. (2024, January 16). PPZ-MAIWP records over RM1bln in zakat collection last year. تم الاسترداد من https://selangorjournal.my/2024/01/ppz-maiwp-records-over-rm1-bln-zakat-collection-last-year/